الأطماع الاستعمارية الفرنسية في سيام (١٨٩٣-١٨٩٦م)

" في ضوء الوثائق الفرنسية "

د.أحمد عبدالقادر محمد

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب ـ جامعة المنيا

ملخص البحث :

تقع سيام . تايلاند حاليا . في الغرب من الهند الصينية الفرنسية، وهو ما جعلها هدفًا للأطماع الاستعمارية الفرنسية في جنوب شرق أسيا في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، خاصة منذ عام ١٨٩٣م الذي شهد اشتعال الحرب الفرنسية- السيامية، وحتى عام ١٨٩٦م الذي عقدت فيه فرنسا اتفاقًا مع بريطانيا تضمن الحفاظ على استقلال سيام. والذي لم يكن حبًا في سيام قدر ما كان الهدف منه عدم اصطدام القوتين الاستعماريتين، والإبقاء على سيام حاجزًا بين أملاك ونفوذ كلاهما.

ويتناول البحث عدة نقاط هي: إيضاح أهمية سيام بالنسبة لفرنسا، ثم الحرب الفرنسية . السيامية ١٨٩٣م، والمعاهدة التي تلتها من العام نفسه، والموقف البريطاني من تلك المعاهدة، وأخيرًا الاتفاق الفرنسي البريطاني بشأن سيام ١٨٩٦م.

وتأتي أهمية البحث في أنه يلقي الضوء على الأطماع الاستعمارية لفرنسا في سيام خلال أواخر القرن التاسع عشر، التي لم تقع تحت الاستعمار الأوروبي قط، كغيرها من دول جنوب شرق آسيا، والتي كانت مجالاً خصبا للتنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا خلال القرن التاسع عشر.

ومن خلال البحث اتضحت عدة نتائج: أهمها أن الربع الأخير من القرن التاسع عشر شهد ذروة الأطماع الاستعمارية الفرنسية في الأملاك السيامية الواقعة على الضفة الشرقية لنهر ميكونج، والتي أدت إلى استمرار التوتر في العلاقات الفرنسية السيامية، والذي كان دائمًا ما يتطور إلى نزاع حاد، والذي بلغ ذروته بالحرب الفرنسية السيامية ١٨٩٣م، والتي نتج عنها توقع معاهدة بين البلدين في ٣ أكتوبر ١٨٩٣م

فتحت الطريق أمام التوسع الفرنسي في سيام، وأدت إلى مجاورة الأملاك الفرنسية لحدود بورما التي كانت تقع تحت الاستعمار البريطاني آنذاك.

وهو ما أزعج بريطانيا، التي كان لها دور محوري في التصدي للأطماع الاستعمارية الفرنسية في سيام. وقد أصبحت سيام حاجزًا بين المستعمرات الفرنسية والمستعمرات البريطانية في جنوبي شرقي آسيا بموجب اتفاق ١٥ يناير ١٨٩٦م بين فرنسا وبريطانيا، وكان التنافس الاستعماري الفرنسي البريطاني حول سيام أحد أهم الأسباب الكامنة وراء الحفاظ على استقلالها.

** ** **

The French Ambitions in Siam (1893 – 1896)
"In view of the French documents"

Siam - Thailand is currently - located in the west of Indo-China French, which became the target of French colonial ambitions in South-East Asia in the late nineteenth century, especially since 1893, which witnessed the outbreak of the French-Siamese war and until 1896, an agreement with Britain was concluded that guarantees the preservation of Siam independence. It wasn't favor of Siam as much as he intended not to collide between the colonial powers, and to keep Siam a barrier between the property and leverage of both.

The study deals with several points: the importance of Siam for France, the French War of Siamese in 1893, the treaty that followed in the same year, the British position on that treaty, and finally the Franco-British agreement on Siam in 1896.

The importance of the research is that it highlights the colonial ambitions of France in Siam during the late nineteenth century, which was never under European colonialism, like other

Southeast Asian countries, which was a fertile area of colonial competition between Britain and France during the nineteenth century.

In the course of the research, a number of results emerged: the most important of which was that the last quarter of the nineteenth century witnessed the peak of the French colonial ambitions in the Siamese lands on the east bank of the Mekong River, which led to continued tension in the French-Siamese relations, Culminating in the French War of Siamese in 1893, which resulted in the signing of a treaty between the two countries on 3 October 1893, opened the way for the French expansion in Siam, and it led to the French property adjacent to the colonies of Burma, which was under British colonial rule at the time, which was a source of concern to Britain, which played a pivotal role in countering French colonial ambitions in Siam.

Siam became a barrier between French colonies and British colonies in Southeast Asia under the January 15, 1896 agreement between France and Britain. The Franco-British colonial rivalry over Siam was one of the main reasons for maintaining its independence.

تقع سيام[١] . تايلاند حاليا . في الغرب من الهند الصينية الفرنسية، وهو ما جعلها هدفًا للأطماع الاستعمارية الفرنسية في جنوب شرق آسيا في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، خاصة منذ عام ١٨٩٣م الذي شهد اشتعال الحرب الفرنسية . السيامية، وحتى عام ١٨٩٦م الذي عقدت فيه فرنسا اتفاقًا مع بريطانيا تضمن الحفاظ على استقلال سيام. والذي لم يكن حبًا في سيام قدر ما كان الهدف منه عدم اصطدام القوتين الاستعماريتين، والإبقاء على سيام حاجزًا بين أملاك ونفوذ كلاهما.

ويتناول البحث عدة نقاط هي: إيضاح أهمية سيام بالنسبة لفرنسا، ثم الحرب الفرنسية . السيامية ١٨٩٣م، والمعاهدة التي تلتها من العام نفسه، والموقف البريطاني من تلك المعاهدة، وأخيرًا الاتفاق الفرنسي البريطاني بشأن سيام ١٨٩٦م.

وتأتي أهمية البحث في أنه يلقي الضوء على الأطماع الاستعمارية لفرنسا في سيام خلال أواخر القرن التاسع عشر، التي لم تقع تحت الاستعمار الأوروبي قط، كغيرها من دول جنوب شرق آسيا، والتي كانت مجالًا خصبًا للتنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا خلال القرن التاسع عشر.

وقد استخدم الباحث مجموعة الوثائق الفرنسية " Documents Diplomatiques Français " (1871-1914) الصادرة عن وزارة الخارجية الفرنسية، والمتعلقة بأصول الحرب العالمية الأولى، خاصة المجموعة الأولى التي تتناول الفترة (١٨٧١-١٩٠١م) الجزأين الحادي عشر، والثاني عشر.

كما اعتمد الباحث على مجموعة الوثائق الفرنسية Ministère des affaires étrangères, Affaires de Siam (1893-1902) " التي أصدرتها " وزارة الخارجية الفرنسية عام ١٩٠٢م، وتتناول السياسة الفرنسية تجاه سيام في الفترة (١٨٩٣- ١٩٠٢م).

أهمية سيام لفرنسا:

دخلت فرنسا كمبوديا عام ١٨٦٣م على أساس معاهدة حماية وقعها ملك كمبوديا "نوروردوم الأول" Norodom I (١٨٦٠ . ١٩٠٤م) آنذاك، بحجة إنقاذ ما تبقى من أراضي كمبوديا من عدوان سيام[٢]. ولكن سرعان ما أعطت فرنسا في عام ١٨٦٧م الضوء الأخضر سرًا لسيام لتحتل بعض الأراضي الكمبودية المحاذية لها، بهدف إيقاف الاحتجاجات السيامية ضد التدخل الفرنسي في كمبوديا. وبإرضاء سيام أخذت فرنسا حريتها في كمبوديا، خاصة بعد أن تخلت سيام عن حماية كمبوديا لفرنسا بموجب معاهدة ١٨٦٧م، والتي كانت بداية تأكيد الحماية الفرنسية في سيام[٣].

وشهد عام ١٨٨٠م زيادة النفوذ الفرنسي في تونكين (شمال فيتنام)، وأنام (أواسط فيتنام)، وكوتشين الصينية (جنوب فيتنام) [٤]، وهو ما هدد الأملاك السيامية في "لاوس" و"كمبودياً غربًا حتى "نهر ميكونج" Mekong[٥]، وكان الهدف الفرنسي الوصول للنهر، مما يسهل عليها التبادل التجاري بين حدودها الغربية في الهند الصينية وجنوب الصين[٦]، وعلى نفس المبدأ حثت فرنسا المقاطعات الشرقية لسيام بأن تدين بالولاء لها. ونتيجة لذلك كان الفرنسيون في نزاع دائم مع السلطات السيامية على طول الحدود الشرقية لسيام. خاصة وأن فرنسا طالبت بالضفة الغربية لنهر ميكونج من المقاطعة الصينية "يُونَّان" . هي مقاطعة تقع في الجنوب الأوسط من الصين . وحتى مصب النهر، وهو ما اعترضت عليه الحكومة السيامية[٧].

وعلى الرغم من ذلك أعلنت فرنسا في عام ١٨٨٧م انضمام كمبوديا وفيتنام ولاوس في وحدة سياسية عرفت باسم " الهند ـ الصينية الفرنسية "[٨]. وقد تطورت الجهود الفرنسية الاستعمارية إلى سيطرة سياسية في أوائل ١٨٩٠م على بعض

المناطق مثل "لوانج برابانج" و"لاوس" التي كانت تتبع سيام اسميًا، وبذلك أدى التوسع الفرنسي في الهند الصينية إلى اصطدام فرنسا مع سيام[٩].

رأت فرنسا أن إمبراطوريتها مهددة بالأخطار الخارجية، لما لها من واجهة بحرية طويلة، مما يجعلها هدفًا سهلًا أمام أي عدوان بحري، إلى جانب أن حدودها البرية في " وادي ميكونج " غير محمية بأي موانع طبيعية، وهو ما جعلها تتبع سياسة استعمارية تجاه سيام تضمن لها تأمين إمبراطوريتها في الهند الصينية[١٠]. ومن هذا المنطلق اتجهت أنظار فرنسا لمد نفوذها الاستعماري تجاه سيام ليس بهدف تأمين حدود إمبراطوريتها البرية فحسب، بل لوصل إمبراطوريتها الاستعمارية بالمحيط الهندي[١١].

وهكذا مثلت سيام لفترة طويلة إغراءً لفرنسا نتيجة لمجاورتها للهند الصينية الفرنسية[١٢]، والتي أدى التوسع الفرنسي فيها إلى اصطدام مع سيام. إذ أصبحت الأملاك الاستعمارية الفرنسية في جنوب شرق آسيا تحيط بسيام من الشرق، وهو ما جعلها هدفًا للاستعمار الفرنسي، مما أدى إلى تدهور العلاقات بين باريس وبانكوك في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي[١٣]، في ظل استمرار التوسع الفرنسي غرب كمبوديا وتهديد حوض مينام[١٤] والعاصمة السيامية بانكوك[١٥].

فما أن تم لفرنسا تهدئة الحال في الهند الصينية في العقد الأخير من القرن التاسع عشر حتى أصبحت مطلقة اليد في توجهها نحو سيام[١٦]. وقد أصبح النزاع حادًا بين فرنسا وسيام على بعض الأراضي شرق نهر ميكونج في يوليو ١٨٩٣م[١٧]، عندما حاصر الفرنسيون ميناء بانكوك، وكان ذلك بمثابة أزمة جدية في العلاقات الفرنسية السيامية أسفر عن حرب بين البلدين[١٨].

الحرب الفرنسية ـ السيامية ١٨٩٣م:

أخذت فرنسا تتحين الفرصة لإيجاد ما يبرر استخدام القوة العسكرية ضد سيام، وجاءت الفرصة عندما طردت السلطات السيامية في سبتمبر ١٨٩٢م ثلاثة تجار فرنسيين من "ميكونج" اشتبهت في تورطهم في تهريب الأفيون، وهو ما رأته فرنسا غير مبررًا، وتلي تلك الحادثة بفترة قصيرة انتحار القنصل الفرنسي "ماسي"M. Massie في "لوانج برابانج "[١٩]، وعلى الرغم من أنه لم تكن هناك أي أدلة على أن تلك الحادثة مدبرة من قبل السلطات السيامية، استغل الحزب الاستعماري الفرنسي هذه الحادثة لإثارة الرأي العام الفرنسي و واتخاذها كذريعة للتدخل في سيام. وهو ما أتاح لفرنسا الذريعة التي تتعلل بها في حادث من نفس النوع التي كانت الأمم الاستعمارية تتخذه مبررًا لها في أثناء تعاملها مع دول أضعف منها[٢٠].

على أية حال وجدت الحكومة الفرنسية أن الفرصة سانحة أمامها لتحقيق أطماعها الاستعمارية في الأملاك السيامية، ففوضت الحاكم العام للهند الصينية الفرنسية في فبراير ١٨٩٣م لاتخاذ التدابير اللازمة على الحدود السيامية والحصول على تعويض عاجل، والذي تمثل في مطالبة الحكومة السيامية بإخلاء جميع المواقع العسكرية على الجانب الشرقي من نهر الميكونج، وهو ما قابلته الحكومة السيامية بالرفض[٢١].

فهددت فرنسا بإطلاق مدافعها على بانكوك ما لم تسلم إليها جميع الأراضي الواقعة إلى الشرق من نهر ميكونج، فضلاً عن الجزر الواقعة في مجرى النهر مع انسحاب رجال الشرطة والقوات العسكرية على الضفة الغربية إلى مسافة اثنا عشر ميلاً، ودفع تعويض باهظ، ولم تكتف فرنسا بذلك، بل حتمت عليها أن تمنحها الحق في أن تفتح ـ حيث تشاء ـ قنصليات تستمتع بالامتيازات الأجنبية[٢٢].

قام القنصل الفرنسي الجديد " أوجست باقي" Auguste Pavie لـ" لوانج برابانج " في مارس ١٨٩٣م بمطالبة السلطات السيامية بالإخلاء الفوري لجميع المواقع العسكرية في الأراضي المتنازع عليها على الجانب الشرقي من نهر ميكونج. وفي أبريل صعدت فرنسا الأمر وهددت باستخدام القوة في حالة عدم الاستجابة للمطالب الفرنسية. وهو ما دفع سيام إلى الاستنجاد ببريطانيا للتصدي لفرنسا. ولم تجد سيام من بريطانيا إلا النصيحة بتجنب وقوع حرب فرنسية سيامية(٢٣).

وفي هذا الصدد يحدثنا " جراي " Grey (٢٤) قائلاً: " لم يكن يخامرنا شك ما في فداحة الطلبات الفرنسية، على أننا بالرغم من ذلك كله قصرنا عملنا على اتخاذ ما شَعُرنا بضرورة اتخاذه من الاحتياطات لحماية الرعاية البريطانيين والأملاك الإنجليزية في بانكوك عاصمة سيام الواقعة على نهر مينام، وتحقيقًا لهذه الغاية صدرت الأوامر إلى بعض سفن الأسطول البريطاني بالسفر إلى المياه السيامية. وقد رابطت الطرادات عند مصب النهر في حين أن إحدى المدفعيات واسمها "لينيت" Lennett واصلت سيرها فيه إلى أن ألقت مراسيها أمام بانكوك حيث كلفت بالبقاء فيها لحماية الأرواح والأملاك البريطانية فيما اضطرب حبل النظام"(٢٥).

أصبحت الأجواء أكثر توترًا في بانكوك بحلول أبريل ١٨٩٣م، خاصة بعد أن أرسلت بريطانيا سفينتين حربيتين لحماية رعاياها هناك، وقد أطلعت فرنسا بتلك التحركات حتى لا تثير الشكوك الفرنسية نحوها، كما أوضحت الحكومة البريطانية أنها ستبذل قصارى جهدها لإقناع سيام بالاتفاق بشكل ودي مع فرنسا لحل الخلافات التي نشأت بين البلدين. ومن جانبها أرسلت الحكومة الفرنسية بعض قطع أسطولها

للضغط على حكومة سيام وحملها على الإذعان للمطالب الخاصة بالأراضي الواقعة عند الحدود، ولإدراك هذه الغاية ضربت "الحصار السلمي" على شواطئ سيام، ورابطت السفن الفرنسية في خط للحصار الذي فرض خارج مصب نهر مينام(٢٦).

أرسلت فرنسا سفينة حربية تدعى " لوتين" Lutin إلى بانكوك، رست في نهر مينام بجوار المفوضية الفرنسية. وفي مطلع يوليو من العام نفسه أبلغ " باڤي " الحكومة السيامية أن هناك سفينتين حربيتين أخرتين ستصلان باكنام في ١٣ يوليو، وهو ما لم تكن تقبله سيام، التي لم تكن تسمح للسفن الحربية الأجنبية بالتواجد في باكنام دون موافقتها. وهنا بدأت سيام إغلاق نهر مينام. وفي الوقت ذاته تم تبادل الحكومتان البريطانية والفرنسية الوعود بالتأكيد على عدم تجاوز السفن الحربية لكلا البلدين باكنام، وهو ما أكدته فرنسا لسيام أيضا في صباح ١٣ يوليو(٢٧).

لكن القوات الفرنسية تجاهلت التحذيرات البريطانية واخترقت نهر مينام، وهو ما أدى إلى محاولة القوات السيامية في حصن باكنام التصدي لها، مما أدى إلى اشتباك كلا الجانبين، واستطاعت سفينتان حربيتان فرنسيتان اختراق النهر في اتجاه بانكوك، ورستا قبالة المفوضية الفرنسية في بانكوك، وهنا وجد " باڤي " أن الفرصة سانحة لفرض الطلبات الفرنسية على سيام، والتي تمثلت في انسحاب القوات السيامية من نهر ميكونج، ووقف جميع الأعمال العدائية تجاه فرنسا، وهو ما أبدت سيام موافقتها عليه، ولكن الحكومة الفرنسية لم تكتف بذلك، بل أوعزت إلى " باڤي " بتوجيه إنذارًا لسيام تطالب فيه بالشروط التالية:

١. تنازل سيام عن جميع الأراضي على الضفة الشرقية من نهر ميكونج، بما في ذلك إمارة لوانج برابانج.

٢. تعويض فرنسا بثلاثة ملايين فرنك نظير ما تكبدته من خسائر.
٣. محاكمة الضباط السياميين المسئولين عن إطلاق النار في باكنام تجاه القوات الفرنسية. وهددت فرنسا أنه في حالة رفض تلك المطالب ستعمل على فرض الحصار على " مينام ". وتم تسليم الإنذار في ٢٠ يوليو إلى الحكومة السيامية، والتي قبلت المطلبين الثاني والثالث ولكنها أرادت إيجاد حلاً وسطًا للمطلب الأول، وهو ما رفضه " باڤي " معلنا أنه سيغادر بانكوك في ٢٦ يوليو إذا لم يتم الوفاء بجميع المطالب الفرنسية(٢٨).

أقلقت التهديدات الفرنسية بريطانيا حيث يؤثر ذلك على استقلال سيام، والذي كان يمثل أهمية كبيرة لمصالحها. خاصة في ظل التواجد البريطاني في بورما وشبه الجزيرة الملاوية، وهو ما جعلها لا ترغب في وجود حدود مشتركة مع فرنسا، واستمرار بقاء المنطقة المحايدة في شمال سيام(٢٩)، وكانت التنازلات التي تطالب بها فرنسا مفرطة وتهدد استقلال سيام، وكان من المؤكد أن تلك التنازلات ستضر بالتجارة البريطانية أو بالمعاهدات البريطانية القائمة مع سيام(٣٠).

وفي الواقع قابلت بريطانيا الموقف الفرنسي بالقلق الشديد، خاصة وأنها كانت ترى في بداية الأمر أن النزاع الفرنسي السيامي معنيًا بحدود حوض نهر ميكونج السفلى، ولكن في حالة إذا ضمت فرنسا كل الأراضي المتعلقة بالمطلب الأول، لم يهدد ذلك سلامة السيادة السيامية فقط، بل سيؤدي إلى تصادم المصالح البريطانية الفرنسية في حوض نهر ميكونج الأعلى نتيجة لاتصال الأملاك البريطانية في بورما بالأملاك الفرنسية في لاوس بشكل مباشر. مما دفع السفير البريطاني في باريس إلى محاولة الوقوف على الأهداف الحقيقية لفرنسا في هذا الشأن، فسأل وزير الخارجية الفرنسي " جول ديفيل " Jules Develle والذي أكد على ضرورة وجود دولة عازلة بين الإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية في حالة قبول سيام للمطالب الفرنسية، وعلى

الرغم من تجربة بريطانيا للوعود الفرنسية السابقة فيما يتعلق بمسألة ميكونج، قبلت الحكومة البريطانية وعد " ديفيل " والذي تضمن احترام فرنسا لاستقلال سيام، وهو ما دفعها إلى حث الحكومة السيامية على قبول المطالب الفرنسية(٣١).

ويتضح ذلك من اعتراف وزير خارجية بريطانيا "لورد روزبيرى " Rosebery بإدعاءات فرنسا تجاه سيام، لدرجة أنه حث الحكومة السيامية على منح فرنسا مطالبها، كذلك نصح القائم بالأعمال البريطانية في بانكوك الحكومة السيامية بترتيب مشاكلها مع فرنسا بطريقة ودية(٣٢).

وعلى الرغم من ذلك كان القلق يسيطر على بريطانيا، بدليل إرسالها سفينة حربية إلى بانكوك لمراقبة الأحداث، والتي نظرت إليها فرنسا على أنها ضرورية لحماية المصالح البريطانية التجارية في حالة حدوث اضطرابات. استغلت فرنسا عدم اتخاذ بريطانيا موقفًا حادًا تجاه تلك الأحداث، فعملت على إرسال سفن أخرى إلى نهر مينام(٣٣) ، خاصة في ظل استمرار الرفض السيامي للمطالب الفرنسية. وشرعت في حصار مينام، والعاصمة السيامية بانكوك؛ وهو ما أدى إلى وقوع أزمة خطيرة في العلاقات البريطانية الفرنسية(٣٤). فقد انزعجت بريطانيا نتيجة الاعتداءات الفرنسية على استقلال سيام، والدليل على ذلك إعلان "روزبيرى" عدم السماح لإرسال سفن فرنسية أخرى إلى النهر، وطلب من السفير الفرنسي رفع الحصار على وجه السرعة(٣٥).

وهكذا اعترضت بريطانيا على الحصار بقوة، لأنه عرَّض مصالحها التجارية ورعاياها للخطر، ورأت ضرورة مناهضة وقوع سيام تحت الاستعمار الفرنسي(٣٦). وكان رأي بريطانيا أنه لا يوجد ما يسمى بـ " الحصار السلمي" الذي لم يكن له أصل في القانون الدولي، لأنها لم تكن تعترف بحالة "الحصار" إلا إذا كانت عملاً من أعمال الحرب، وسرعان ما صار النزاع بينهما أمرًا لا مفر منه حول تلك المسألة، لدرجة يمكن القول معها أن الحرب بين بريطانيا وفرنسا باتت لا مناص منها(٣٧).

وهو ما رفضته الدبلوماسية لكلا البلدين، التي رأت أن الحرب حول تلك المسألة ستؤدي إلى خسائر فادحة لكلا البلدين، فانتهى الأمر بقبول سيام شروط الإنذار الفرنسي دون قيد ولا شرط في ١ أغسطس، وبالتالي رفع الحصار الفرنسي في ٣ أغسطس(٣٨).

لم يصبح أمام سيام إلا الموافقة على مزيد من المطالب الفرنسية، والتي تضمنت إخلاء الضفة الشرقية لنهر ميكونج، ولضمان ذلك احتلت فرنسا " تشانتابون " حتى يتم الإخلاء، بالإضافة إلى سحب سيام لقواتها على مسافة خمسة وعشرين كيلومترًا من الضفة الغربية، بالإضافة إلى إخلاء باتامبانج وسيام ريب. وبدأت المفاوضات بين الجانبين لوضع معاهدة تجسد جميع تلك الامتيازات، وقد حاولت فرنسا إدخال بعض الامتيازات الأخرى أثناء المفاوضات كضمانات إضافية لتنفيذ المعاهدة، وهو ما رأت فيه بريطانيا انتهاكًا لسلامة واستقلال سيام التي تعهدت فرنسا باحترامه، وطوال المفاوضات حاولت بريطانيا الضغط باستمرار على فرنسا لتعديل مطالبها، بيد أن الحكومة السيامية كانت تأمل في الحصول على دعم بريطاني إيجابي أكثر مما وجدته، وشعرت بخيبة أمل إزاء الحياد البريطاني، وهو ما أدى إلى قبول سيام معاهدة ٣ أكتوبر ١٨٩٣م، وهو ما كان بمثابة انتصارًا دبلوماسيًا لفرنسا على حساب بريطانيا(٣٩).

المعاهدة الفرنسية ـ السيامية ٣ أكتوبر ١٨٩٣م:

فرضت فرنسا على سيام معاهدة ٣ أكتوبر ١٨٩٣م، وقد تضمنت أن تتنازل سيام عن جميع مطالبها في الأراضي الواقعة على الضفة الشرقية لحوض نهر ميكونج الأسفل(٤٠)، إضافة إلى التنازل عن جميع الجزر الواقعة في مجرى النهر، بالإضافة إلى امتناع الحكومة السيامية عن استخدام القوارب أو صيانتها، أو الإبقاء على الحصون العسكرية المسلحة في مياه البحيرة الكبرى ونهر ميكونج وروافدهما، أي إخلاء سيام لتلك المناطق(٤١).

كما فرضت فرنسا على سيام عدم القيام بإنشاء حصون عسكرية في باتامبانج أو سيام ريب، وفي محيط ٢٥ كم٢ من الضفة الغربية لنهر ميكونج، على أن تنظم فرنسا الشرطة في تلك المناطق. كما تعهدت الحكومة السيامية بفتح مفاوضات مع الحكومة الفرنسية خلال ستة أشهر بهدف تسوية الجمارك في المناطق المشار إليها، وحتى إعداد هذه التسوية لا يتم وضع أي رسوم جمركية في تلك المناطق من كلا الجانبين. كذلك تعهدت الحكومة السيامية بتقديم كل التسهيلات اللازمة لفرنسا من أجل تطوير الملاحة في نهر ميكونج(٤٢).

أقرت المعاهدة أيضًا، أن يتمتع المواطنون أو الرعايا الفرنسيون بالحرية الكاملة في التنقل أو التجارة في المناطق المشار إليها، بموجب تصريح صادر من السلطات الفرنسية، وتمنح المعاملة بالمثل لسكان تلك المناطق، أي كرعايا فرنسيين يتمتعون بالحماية الفرنسية. ويكون للحكومة الفرنسية الحق في إنشاء قنصليات في المناطق التي تراها مناسبة لقضاء مصالح مواطنيها، ولاسيما في " كورات " و" موانج نان "(٤٣).

هذا بالإضافة إلى ملحق المعاهدة الذي تضمن ضرورة إخلاء الضفة الشرقية لنهر ميكونج من التواجد العسكري السيامي، ووضع جميع المواطنين على الضفة الشرقية لنهر ميكونج تحت تصرف السلطات الفرنسية سواء كانوا فرنسيين، أو أناميين، أو اللاوسيين، أوالكمبوديين. بالإضافة إلى الاحتلال العسكري الفرنسي لـ "شانتابون" لضمان تنفيذ سيام للمعاهدة (٤٤).

وبالنظر إلى تلك المعاهدة يتضح أنها وضعت الحد الأعلى للمطالب الفرنسية التي أرادت الحصول عليها من الحكومة السيامية، وكانت بمثابة تحقيق للمطامع الاستعمارية الفرنسية على حساب الأملاك السيامية. فقد أجبرت سيام بموجب تلك المعاهدة على التنازل لفرنسا عن . كل ما هو اليوم . لاوس وفيتنام وكامبوديا. والكثير من غربي تلك الأراضي كانت جزءًا من مملكة سيام، كإمارة " لوانج برايانج " وإمارة "

فين تيان" . وهما لاوس اليوم . ومعظم الأراضي الكامبودية غربي بحيرة " تونل ساب [٤٥]". وهو مما أدى إلى التوسع الكبير في الهند الصينية الفرنسية، حيث وصل الاستعمار الفرنسي إلى ضفاف نهر ميكونج[٤٦].

كانت هذه المعاهدة مكسبًا لفرنسا، حيث أدت إلى مد سيادتها من الساحل الأنامي إلى أقصى غرب نهر ميكونج، وهو ما أدى إلى إضعاف السيادة السيامية على الضفة الغربية لنهر ميكونج، وباتامبانج، وفي المنطقة المجردة من السلاح والتي بلغ محيطها ٢٥ كم٢ من الضفة الغربية لنهر ميكونج، وهو ما فتح الطريق أمام فرنسا للتوسع على حساب سيام. كذلك امتد نفوذها إلى "شانتابون" وأجزاء أخرى من شرق سيام، وهو ما هدد أمن حوض "مينام" و"بانكوك"[٤٧]، إلى جانب ذلك حصلت فرنسا على امتيازات اقتصادية بشأن الملاحة فى نهر "ميكونج"[٤٨].

جدير بالذكر أن معاهدة ١٨٩٣م قابلتها عقبات عند التنفيذ نشأت بين الحكومتين الفرنسية والسيامية بشأن تفسير المعاهدة[٤٩]. وهو ما تذرعت به فرنسا لاستمرار احتلال شانتبون.

الموقف البريطاني من المعاهدة الفرنسية السيامية:

بعد أن وصل الاستعمار الفرنسي ضفاف نهر " ميكونج " الذي يفصل أراضي " لاوس" عن " سيام "، كانت بريطانيا قد وصلت أيضًا إلى هناك قادمة من الشمال الشرقي من بورما. وكل ذلك قلص من حجم دولة سيام[٥٠].

كانت بريطانيا المنافس الاستعماري التقليدي لفرنسا في جنوب شرق آسيا، ولذا احتجت على شروط المعاهدة الفرنسية السيامية ٣ أكتوبر ١٨٩٣م، ولكن يبدو أن هذا الاحتجاج ليس بمقدار الفوائد التي اكتسبتها فرنسا[٥١]. فقد حصلت فرنسا بموجب تلك المعاهدة على امتيازات اقتصادية بشأن الملاحة في نهر "ميكونج"[٥٢]، وهو ما أقلق بريطانيا التي كانت تسيطر بشكل كامل على التجارة السيامية، إلى جانب أن فرنسا لم

تفِ بوعدها بالجلاء عن "شانتبون " والتي احتلتها بحجة ضمان تنفيذ المعاهدة الفرنسية السيامية ١٨٩٣م، ولتهدئة بريطانيا كثيرًا ما كانت تصرح فرنسا أن نهر ميكونج يمثل الحد الفاصل بين مجال نفوذ كلا البلدين(٥٣).

فقد رأت بريطانيا أن المعاهدة الفرنسية . السيامية الموقفة في أكتوبر ١٨٩٣م بمثابة تنازل سيام لفرنسا عن نهر ميكونج على حساب التجارة البريطانية، إلى جانب أنها هددت سلامة واستقلال سيام في ظل المناطق التي سيطرت عليها فرنسا بموجب تلك المعاهدة، مما أدى إلى اختفاء دور سيام كدولة عازلة بين المستعمرات البريطانية والفرنسية في جنوب شرقي أسيا(٥٤).

كذلك كانت سيام مهمة لبريطانيا لأسباب تجارية وإستراتيجية، وقد كان لبريطانيا مراكز تجارية في حوض مينام إلى جانب أنها تجاور الهند التي لها أهميتها الكبرى لدى بريطانيا؛ لذلك كانت بريطانيا مصممة على عدم تدخل منافستها الأولى فرنسا في سيام، التي تمثل حاجزًا بين أملاكها . في بورما والهند و شبه جزيرة الملايو . والهند الصينية الفرنسية(٥٥)، هذا بالإضافة إلى أن بريطانيا لم تكن قد حققت أطماعها في التوسع في تخوم سيام من ناحية " شان " و" الملايو "، والدليل على ذلك أن فرنسا اقترحت عام ١٨٨٥م اعتبار سيام منطقة حياد، وهو ما عارضته بريطانيا(٥٦).

على أية حال، أصبح التنافس الاستعماري الفرنسي البريطاني حول سيام أحد أخطر النزاعات الاستعمارية العالمية بين القوتين الاستعماريتين في أواخر القرن التاسع عشر، فلقد عقّد التنافس الاستعماري حولها العلاقات البريطانية الفرنسية، وجعل التعاون الدبلوماسي بينهما في الشئون الأوروبية صعب للغاية، إن لم يكن من المستحيل أحيانًا(٥٧).

وخلاصة القول كانت بريطانيا تعمل على عدم سقوط سيام في يد فرنسا، حيث كانت ترغب في تفادي الاتصال المباشر بين الحدود البريطانية والفرنسية في حوض نهر ميكونج الأعلى، وهو ما جعل المسألة السيامية سببًا في توتر العلاقات البريطانية الفرنسية في أواخر القرن التاسع عشر.

الاتفاق الفرنسي ـ البريطاني بشأن سيام ١٨٩٦م:

كان من مصلحة فرنسا التوصل إلى اتفاق نهائي مع بريطانيا بشأن سيام، حتى لا تقف حجر عثرة أمام الأطماع الاستعمارية الفرنسية في الأراضي السيامية، خاصة وأن بريطانيا كانت ترى في تلك الأطماع تهديدًا لإمبراطوريتها في الهند، وعرقلة لتوسعاتها شرقًا، بالإضافة إلى إعاقة الاتصالات بين بورما البريطانية مع الصين، وهو ما كانت تنفيه فرنسا باستمرار لعدم إثارة بريطانيا(٥٨).

بدأت المفاوضات بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية، اقترحت خلالها بريطانيا الاحتفاظ بمقاطعة " شان " المستقلة ذاتيًا في "ميكونج العليا" كحد بين "بورما" البريطانية و"تونكين" الفرنسية. ولكن فرنسا حرصت خلال تلك المفاوضات على عدم السماح لبريطانيا بعبور نهر ميكونج، وفي الوقت ذاته حرصت بريطانيا على إيجاد منطقة عازلة بين بورما (البريطانية) والهند الصينية (الفرنسية) ، بذلك تقدمت المفاوضات ببطء، وأدى احتلال بريطانيا للمنطقة موضع النزاع في أوائل سنة ١٨٩٥م إلى عرقلة المفاوضات(٥٩).

لكن نشاط "ساليسبوري Salisbury"(٦٠) من أجل عقد اتفاقية مع فرنسا لتحديد حدود "بورما" مع "تونكين" حتى يتحقق لبريطانيا ضمان أمن "بورما"، وسلامة الأراضي السيامية واستقلالها، ووقف التحرك الفرنسي تجاه حوض "مينام". وقد نجحت سياسة "ساليسبوري" في توصل الطرفين البريطاني والفرنسي إلى اتفاق في ١٥ يناير ١٨٩٦م(٦١).

وتضمن الاتفاق عدم اختراق القوات العسكرية لكل من بريطانيا وفرنسا للأراضي السيامية، وألا يكون لأي منهما امتيازات دون الأخرى في سيام، مع مراعاة معاهدة ٣ أكتوبر ١٨٩٣م بين فرنسا وسيام، فيما يتعلق بالمنطقة المنزوعة السلاح والتي بلغ محيطها ٢٥ كم٢ من الضفة الغربية لنهر ميكونج، مع التأكيد على الحفاظ على استقلال سيام، واحترام كل من البلدين لمجال نفوذ الأخرى. وأن يكون مسار نهر ميكونج من الصين جنوبًا إلى سيام شمالًا هو الحد الفاصل بين ممتلكات ومجال نفوذ كلا البلدين(٦٢).

وبذلك أقر الاتفاق إتباع حدود نهر "ميكونج" من الحدود الشمالية لسيام إلى الحدود الجنوبية للصين، كحد يفصل بين دائرة نفوذ بريطانيا فى "بورما" ودائرة نفوذ فرنسا فى "تونكين"، وألا تخترق أي من القوات العسكرية لكلا الطرفين الأراضي السيامية، كذلك لا يعمل أي من البلدين على مد نفوذه إلى حوض مينام، مع احتفاظ فرنسا بالحقوق التى تمتعت بها فى منطقة جنوب شرق سيام بموجب المعاهدة الفرنسية السيامية فى ٣ أكتوبر ١٨٩٣م، وهو ما أعطى الحرية لفرنسا لتقوية تأثيرها فى الجزء الشرقي لسيام لما تمتعت به من امتيازات سياسية واقتصادية(٦٣).

وهكذا حدد الاتفاق الفرنسي البريطاني مناطق النفوذ لكلا البلدين، حيث اعترفت بريطانيا بالنفوذ الفرنسي على الضفة الشرقية لحوض مينام المجاورة للهند الصينية وبدورها اعترفت فرنسا بالنفوذ البريطاني على أراضي غرب حوض مينام المجاورة لبورما البريطانية.

أصبحت سيام بموجب الاتفاق الفرنسي البريطاني بمثابة منطقة عازلة بين مجال نفوذ كلا البلدين(٦٤)، على الرغم من تمسك فرنسا بالامتيازات التي حصلت عليها بموجب معاهدة ١٨٩٣م، وهو ما هدد تطبيق مبدأ سلامة الأراضي الإقليمية لسيام، حيث رفضت فرنسا أية تسوية تهدد موقعها في شرق سيام، لذا لامت بريطانيا على فرنسا التمتع بموقعها في شرق سيام والذي حصلت عليه بموجب تلك المعاهدة(٦٥).

على أية حال، كان لعزم بريطانيا على أن لا يكون لها حدود مشتركة مع فرنسا، دور مهم في الحد من التوسع الاستعماري الفرنسي في الأراضي السيامية، ذلك لأن الأطماع التي كانت تضمرها الحكومة الفرنسية كانت تنطوي على إدخال سيام بأكملها تحت حمايتها، فإن لم يتيسر ذلك فإنها ستحاول الحصول على أقل ما يمكن اقتطاعه من أراضى سيام، ولكن معارضة بريطانيا صعبت تنفيذ تلك السياسة(٦٦).

فإذا كانت سيام تجاور الهند الصينية الفرنسية، مما جعلها هدفًا للأطماع الاستعمارية الفرنسية، فإن بريطانيا كانت قد ترسخت أقدامها في بورما وشبه الجزيرة الملاوية، والذي جعلها تراقب تطلعات الحزب الاستعماري الفرنسي عند التجاوز؛ نتيجة لذلك وجدت سيام نفسها في موقع سيئ الحظ، حيث أصبحت حاجزًا ضعيفًا مؤقتًا بين قوتين استعماريتين، لذا كان أمانها الوحيد في استمرار التوازن الاستعماري بينهما(٦٧).

وقد استغلت سيام التنافس الاستعماري البريطاني الفرنسي حولها للمحافظة على استقلالها، مما جعلها أحد البلدان القليلة جدًا في آسيا التي لم تستعمر قط.

ومما سبق يتضح أنه على الرغم من الاستعمار الذي ساد في جنوب شرقي آسيا ظلت سيام مستقلة. ولم يكن هذا نتيجة قوة سيام أو هيبتها وحنكة ملوكها بل نتيجة توازنات إستراتيجية بين الدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا توج باتفاق ١٨٩٦م بينهما، والذي منع فرنسا من الاعتداء على سيادة سيام. وجرى ذلك بالطبع ليس رغبة في الحفاظ على استقلال سيام بل لتفادي نشوب حرب استعمارية بينهما. وهكذا نجت سيام (المقلصة حجمًا) من الاستعمار الفرنسي(٦٨).

الخاتمـــــة

- شهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر ذروة الأطماع الاستعمارية الفرنسية في الأملاك السيامية الواقعة على الضفة الشرقية لنهر ميكونج، والتي أدت إلى استمرار التوتر في العلاقات الفرنسية السيامية، والذي كان دائمًا ما يتطور إلى نزاع حاد، والذي بلغ ذروته عام ١٨٩٣م.
- كان التوسع الفرنسي في الهند الصينية تجاه الغرب بمثابة تهديدًا لاستقلال سيام، وهو ما أدى إلى اشتعال الحرب الفرنسية السيامية.
- فتحت المعاهدة الموقَّعة بين فرنسا وسيام ٣ أكتوبر ١٨٩٣م الطريق أمام التوسع الفرنسي في سيام. وقد أدى تنازل سيام عن جميع الأراضي السيامية على الضفة الشرقية لنهر ميكونج لفرنسا بموجب تلك المعاهدة إلى مجاورة الأملاك الفرنسية لحدود بورما التي كانت تقع تحت الاستعمار البريطاني آنذاك. وهو ما أزعج بريطانيا، التي كان لها دور محوري في التصدي للأطماع الاستعمارية الفرنسية في سيام.
- كان اتفاق ١٨٩٦م بين بريطانيا وفرنسا بمثابة إيقاف للتوسع الاستعماري الفرنسي تجاه سيام، والتي كانت محلاً للأطماع الاستعمارية الفرنسية.
- أصبحت سيام حاجزًا بين المستعمرات الفرنسية والمستعمرات البريطانية في جنوبي شرقي آسيا بموجب اتفاق ١٥ يناير ١٨٩٦م بين كلا البلدين، فقد أصبح ميكونج الأعلى حدًا فاصلاً بين تونكين الفرنسية وبورما البريطانية، بالإضافة إلى ضمان حياد حوض مينام . وهو الجزء الأكثر أهمية في سيام.
- كان التنافس الاستعماري الفرنسي البريطاني حول سيام أحد أهم الأسباب الكامنة وراء الحفاظ على استقلالها.

ملحق رقم (١)

خريطة توضح: أهم المواقع التي وردت بالبحث*.

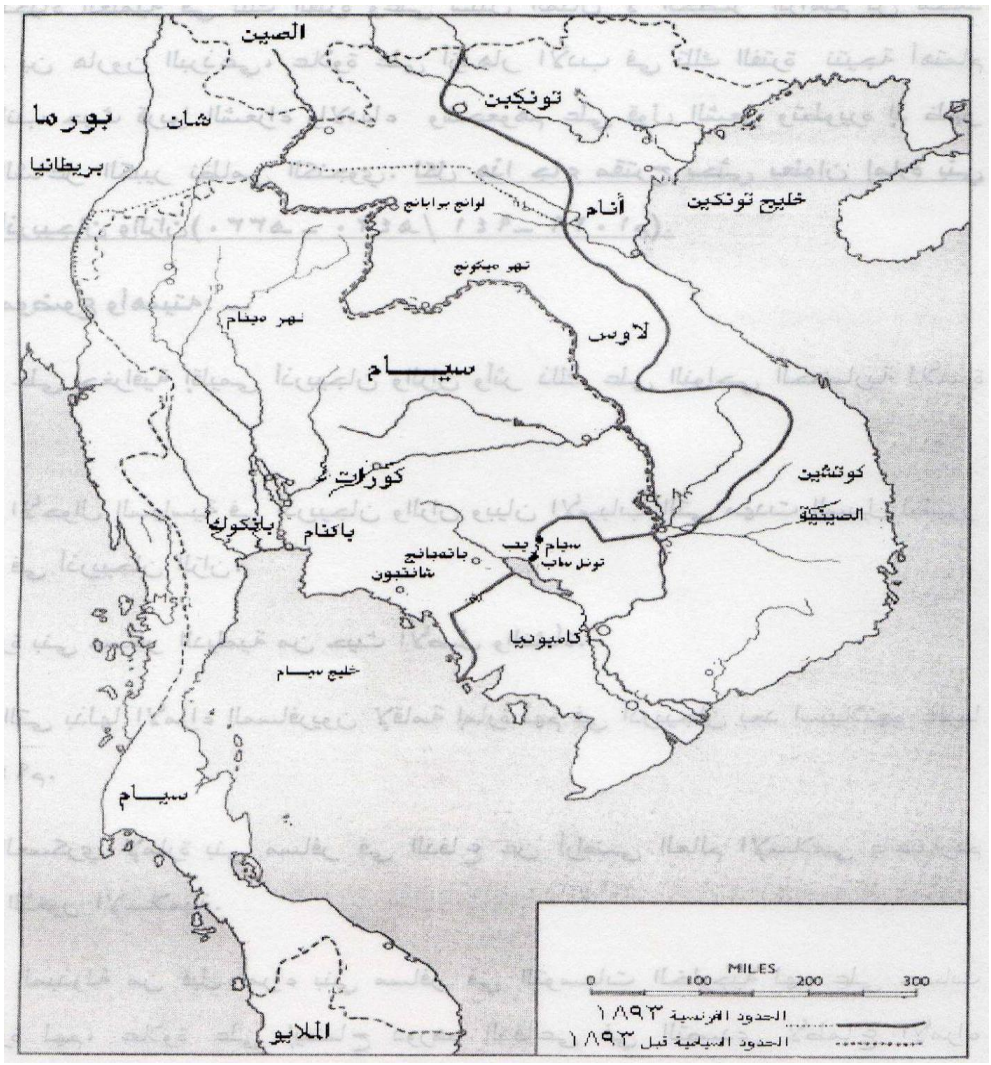

*- نقلا عن:

- HALL, D. G. E.: A History of South - East Asia, London, 1981, p. 729.

قائمة الاختصارات

(D.D.F.) = **Documents Diplomatiques Français**

الهـــوامـــش

(١) سيام: تايلاند حاليا، تقع في جنوبي شرقي آسيا، وتمتد جنوبًا حتى شبه جزيرة الملايو التي تقع على حدودها الجنوبية، وتحدها بورما من الغرب والشمال، ولاوس من الشمال الشرقي، وكمبوديا من الجنوب الشرقي. راجع: عبد الوهاب الكيالي: موسوعة علم السياسة، جـ١ (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤) ص ٦٧٧.

(٢) فايز صالح أبوجابر: الاستعمار في جنوب شرقي آسيا في العصر الحديث، ط١ (عمان، دار البشير، ١٩٩١) ص ٨٢.

(٣) نفسه: ص ص ٩٠. ٩١.

(٤) احتلت فرنسا فيتنام رسميًا في ٦ يونيو ١٨٨٤ وتمشيا مع المبدأ الاستعماري " فرق تسد " أقدم الاحتلال الفرنسي على تقسيم فيتنام إلى ثلاث مناطق هي: كوتشين الصينية (جنوب فيتنام) التي جعلها مستعمرة فرنسية تحكم رأسًا من الحاكم العام، ومنطقتا أنام (أواسط فيتنام)، تونكين (شمال فيتنام)، وقد فرض عليهما الحماية، وحرم استعمال الاسم السابق فيتنام. عبدالوهاب الكيالي: المرجع السابق، جـ ٤، ص ٦٦٢.

(٥) ينبع نهر ميكونج في الجنوب الشرقي من الصين، وهو أكبر نهر في كل جنوب شرقي آسيا، ينع نهر الميكونج من هضبة التيبت ويجري عبر أراضي إقليم يونان في الصين، ويشكل الحدود بين بورما (ميانمار) ولاوس والكثير من حدود لاوس مع سيام، وبعد أن يدخل أراضي كامبوديا متوجهًا جنوبًا غربًا يمر بمدينة "فنوم بنه" عاصمتها ومن ثم يغير اتجاهه إلى مسار جنوبي شرقي حتى يدخل أرضي أنام (فيتنام) هناك تتوزع مياهه لتشكل دلتا نهر الميكونج حيث في النهاية يصب في بحر الصين الجنوبي. فايز صالح أبوجابر: المرجع السابق، ص ٨٠.

(6) GOLDMAN, MINTON. F: Franco - British Rivalry Over Saim (1896 – 1904) Journal of Southeast Asian studies, Vol. 3, No. 2, (Sep, 1972), p. 210.

(7) ANDERSON, FRANK MALOY and HERSHEY AMOS SHARTLE: Handbook for the Diplomatic History Europe, Asia, and Africa 1870 - 1914, Washington, 1918, p.184.

(٨) فايز صالح أبوجابر: المرجع السابق، ص ص ٩٠. ٩١.

(9) GOOCH, G.P.M.A: A century of British Foreign Policy, London, 1917, p. 37.

(10) SALAIGNAC, A.: La question du Siam : et la défense de l'Indo-Chine, Paris, 1904, p.2.

(11) Ibid: p.30.

(12) STUART, GRAHAM. H: French foreign policy from Fashoda to Serajevo (1898-1914), New York, 1921, P. 71.

(13) LAFUZE, G. LEIGHTON: The Anglo - French Rivalry in Siam 1902-1904, Proceedings of the Florida Academy of Sciences, Vol. 5, 1940, p. 229.

(١٤) مينام: "نهر تشاو فرايا" في العديد من الخرائط الأوروبية القديمة، يسمى النهر مينام أو ماي نام، يتدفق من الشمال إلى الجنوب.

(15) GOLDMAN, MINTON. F: Op. cit., p. 211.

(١٦) ك. م. بانيكار: آسيا والسيطرة الغربية، ت: عبد العزيز توفيق جاويد، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٢) ص ٢٣٨.

(17) HASSALL, ARTHUR M. A: The History of British Foreign Policy from Earliest times to 1912, London, 1912, p.p. 327-328.

(18) GOLDMAN, MINTON F.: Op. cit., p. 211.

(١٩) ظلت السيطرة على " لوانج برابانج " نقطة خلاف بين بورما وسيام طوال القرن الثامن عشر. وفي عام ١٨٣٦ احتلتها سيام، وظلت تحت الاستعمار السيامي حتى استعمرتها فرنسا عام ١٨٩٣. فايز صالح أبوجابر: مرجع سابق، ص ٨٣.

(20) HALL, D. G. E.: Op. cit., p. 733.

وراجع أيضا: ك. م. بانيكار: المرجع السابق، ص ٢٣٨.

(21) HALL, D. G. E.: Op. cit., p. 733.

(٢٢) ك. م. بانيكار: المرجع السابق، ص ٢٣٩.

(23) HALL, D. G. E.: Op. cit, p. 734.

(٢٤) وزير خارجية بريطانيا (١١ ديسمبر ١٩٠٥ . ١١ ديسمبر ١٩١٦) وكان من قبل وكيلا لوزارة الخارجية في سنة ١٨٩٥.

(٢٥) غراي: مرجع سابق، ص ص ٢١٣-٢١٤.

(26) HALL, D. G. E.: Op. cit., p**. 735**.

وراجع أيضًا: غراي: المرجع السابق، ص ٢١٤.

(27) HALL, D. G. E.: Op. cit., p. **735**.

(28) Ibid.: p. **736**.

(29) Journal Officiel de la République Française: partie non officielle, nouvelles et correspondences étrangères, Angleterre, 2 septembre, **1893, p. 4539**.

(30) Ibid: 9 septembre, **1893**, p.4639

(31) HALL, D. G. E.: Op. cit., p.p**. 736 - 737.**

(32) GOOCH. G. P. D. LITT: History of modern Europe **1878** - 1919, United States of America, 1922, p. 268.

(33) Ibid.: p. **268**.

(34) GOLDMAN, MINTON F.: Op. cit., p. 211.

(35) GOOCH. G. P. D. LITT: Op. cit., p.**268.**

(36) GOLDMAN, MINTON F.: Op. cit., p. 211.

(٣٧) غراي: مرجع سابق، ص ٢١٤.

(38) GOOCH, G.P.D. LITT: Op. cit., p. **269.**

(**39**) HALL, D. G. E.: A : Op. cit.,p. **737.**

(٤٠) يمكن تقسيم حوض نهر الميكونج لقسمين: حوض الميكونج الأعلى في التيبت و الصين.

وحوض الميكونج الأسفل من إقليم يونّان في الصين إلى بحر الصين الجنوبي.

(41) D.D.F: Ministère des affaires étrangères, Affaires de Siam (1893-1902) Imprimerie Nationale, Paris, 1902. Traité conclu, le 3 octobre 1**8**93, le gouvernement de la répurlique française et le gouvernement de sa majesté Le roi de Siam, p.p. 1 - 3.

(42) Ibid.

(43) Ibid.

(44) Ibid: Convention du 3 octobre 1893, annexe au traité en date du même jour entre la France et le Siam p.p. 3 - 4.

(٤٥) تتوسط أراضي كامبوديا بحيرة " تونل ساب " وهي أكبر بحيرة في كل منطقة جنوب شرقي آسيا، ومصدر كبير للسمك. فايز صالح أبوجابر: مرجع سابق، ص ٨٠.

(٤٦) نفسه: ص ٧١.

(**47**) GOLDMAN, MINTON F.: Op. cit., p. 212.

(**48**) ANDERSON, FRANK MALOY and HERSHEY AMOS SHARTLE: Op. cit., p.184.

(49) D.D.F: Ministère des affaires étrangères, Affaires de Siam (1893-1902) Imprimerie Nationale, Paris, 1902. No. 2, M. CASIMIR-PÉRIER, Président du Conseil, Ministre Affaires étrangères., à M. PAVIE, Ministre Président de la Piépublique française à Bangkok, Paris, le 21 février, 1894, p.5.

(٥٠) فايز صالح أبوجابر: مرجع سابق، ص ٧١.

(51) GOLDMAN, MINTON. F: Op. cit., p. 212.

(52) ANDERSON, FRANK MALOY and HERSHEY AMOS SHARTLE: Op. cit., p. 184.

(53) D.D.F: (1re SÉRIE (1871-1900), Tome XI, No. 72, M. DECRAIS, AMBASSADEUR DE FRANCE À LONDRES, À M. CASIMIR-PÉRIER, MINISTRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES, Londres,14 mars 1894, p. 111.

(54) Journal Officiel de la République Française: partie non officielle, Télégrammes & correspondences, Angleterre, 29 Mars, 1896, p. 1764.

(55) GOLDMAN, MINTON. F: Op. Cit., p. 210.

(٥٦) ك. م. بانيكار: مرجع سابق، ص ص ٢٣٨-٢٣٩.

(57) GOLDMAN, MINTON. : Op. Cit., p. 210.

(58) D.D.F: (1re SÉRIE (1871-1900) Tome XI, No. 421, M. DE COURCEL, AMBASSADEUR DE FRANCE À LONDRES, À M. HANOTAUX, MINISTRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES., Londres, 30 mars 1895., p. 642.

(59) GOOCH. G.P.D. LITT: Op. cit., p. 269.

(٦٠) روبرت آرثر تالبوت جاسكوين سيسل "Robert Arthur Talbot Gascoyne-Cecil" ويعرف أيضا بلقب ماركيز ساليسبوري الثالث "3rd Marquess of Salisbury" هو سياسي بريطاني كان رئيسًا لوزراء بريطانيا ثلاث مرات (١٨٨٥ . ١٨٨٦) ، (١٨٨٦ . ١٨٩٢) ، (١٨٩٥ . ١٩٠٢). ووزير خارجية أربع مرات (١٨٧٨)، (١٨٨٥ . ١٨٨٦) ، (١٨٨٦. ١٨٩٢) ، (١٨٩٥. ١٩٠٠)، وكان له دورًا كبيرًا في توسع الاستعمار البريطاني.

https://www.britannica.com/biography/Robert-Arthur-Talbot-Gascoyne-Cecil-3rd-marquess-of-Salisbury

تم الدخول بتاريخ ٣ / ٣ / ٢٠١٨

(61) GOLDMAN, MIN TON. F.: Op. cit., p. 212.

(62) D.D.F: (1re SÉRIE (1871-1900) Tome XII, No. 274, ANNEXE, DÉCLARATION franco - anglaise [relative au Siam, au Mékong …] Londres,15 janvier, 1896, p.p. 407-408.

(63) GOLDMAN, MIN TON. F.: Op. cit., p.p. 212-213.

(64) HASSALL, ARTHUR. M. A.: Op. cit., p. 3**28**.

(65) GOLDMAN, MINTON. F: Op. Cit., p.p. 213-214.

(٦٦) ك. م. بانيكار: المرجع السابق، ص ص ٢٣٩ – ٢٤٠.

(**67**) STUART, GRAHAM. H: Op. Cit., P**. 71**.

(٦٨) فايز صالح أبوجابر: مرجع سابق، ص ٧١.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الوثائــق:

– **DOCUMENTS DIPLOMATIQUES FRANCAIS (1871-1914), 1 SÉRIE (1871-1900):**

- Tome XI (1 JANVIER 1894 - 7 MAI 1895)
- Tome XII (8 MAI 1895 - 14 OCTOBRE 1896)

– DOCUMENTS DIPLOMATIQUES FRANCAIS: Ministère des affaires étrangères, Affaires de Siam (1893–1902), Imprimerie Nationale, Paris, 1902.

- Traité conclu, le 3 octobre 1893, le gouvernement de la répurlique française et le gouvernement de sa majesté Le roi de Siam.
- Convention du 3 octobre 1893, annexe au traité en date du même jour entre la France et le Siam.

ثانيا: **المذكرات**:

- **غراي:** لورد غراى وتبعة الحرب العالمية الكبرى، تعريب: على أحمد شكرى (القاهرة، المطبعة الرحمانية، ١٩٢٩).

ثالثا: **المراجـــع**:

أ- المراجع العربية:

- **عبد الوهاب الكيالي:** موسوعة علم السياسة، الأجزاء ١، ٢ ، ٤، ٦، ٧ (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٤).
- **فايز صالح أبوجابر:** الاستعمار في جنوب شرقي آسيا في العصر الحديث، ط١ (عمان، دار البشير، ١٩٩١).

ب - المراجع المترجمة:

.ك. م. بانيكار: آسيا والسيطرة الغربية، ت: عبد العزيز توفيق جاويد، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٢).

جـ - المراجع الأجنبية:

- **ANDERSON, FRANK MALOY and HERSHEY AMOS SHARTLE:** Handbook for the diplomatic history europe, Asia, and Africa **1870**-1914, Washington, 1918.
- **GOOCH. G. P. D. LITT:** History of modern europe **1878**-1919, United States of America, 1922**.**
- **GOOCH, G.P.M. A.**: A century of British foreign Policy, London, **1917**.
- **HALL, D. G. E**.: A History of south - east Asia, London, **1981**.
- **HASSALL, ARTHUR M. A**.: The History of British foreign policy from earliest times to 1912, London, 1912.

- **SALAIGNAC, A.:** La question du Siam et la défense de l'Indo-Chine, Paris, 1904.

- **STUART, GRAHAM H.:** French foreign policy from Fashoda to Serajevo (1898-1914), New York, 1921.

رابعا: الدوريات:

- **Journal Officiel de la République Française:** partie non officielle,

- Nouvelles et correspondences étrangères, Angleterre, 2 septembre, 1893.
- Nouvelles et correspondences étrangères, Angleterre, 9 septembre, 1893.
- Télégrammes & correspondences, Angleterre, 29 Mars, 1896.

- **GOLDMAN, MINTON F.:** Franco - British rivalry over Siam (1896 – 1904) Journal of Southeast Asian studies, Vol. 3, No. 2, (Sep, 1972).

- **LAFUZE, G.LEIGHTON:** The Anglo-French rivalry in Siam, 1902-1904, Proceedings of the Florida Academy of Sciences,Vol.5, 1940.

خامسا: المواقع الإلكترونية:

- http://www.jstor.org
- http://gallica.bnf.fr/ark
- https://www.britannica.com